تقرير تقييم أداء إدارة النفايات الصلبة في بلدية اربد الكبرى - الأردن

أيار 2019

الهدف (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية

مقدمة:

يُعد القطاع البيئي من أحد قطاعات الاقتصاد الأردني الذي ما زال يتأثر بالتداعيات السلبية لإستضافة اللاجئين، حيث يترتب على ذلك تزايد الضغط على الموارد الطبيعية التي تعتبر أصلا شحيحه بالنسبة للأردن، ويُعد قطاع النفايات الصلبة أهم القطاعات البيئية التي تأثرت بهذه الأزمة، وتزايد الضغط على البنية التحتية لإدارة النفايات الصلبة خاصة في المحافظات الشمالية، حيث تعتبر مشكلة إدارة النفايات الصلبة المشكلة الأولى الرئيسة لما يقارب لـــ (92%) من بلديات تلك المناطق مع ازدياد كميات النفايات لأكثر من (360) طن يومياً عن الطاقة الإستيعابية التي كان يتم جمعها يوميا قبل تدفق اللاجئين، إذ اصبحت مكبات النفايات المنزلية في تلك المناطق تستقبل كميات إضافية من النفايات تفوق طاقتها الإستيعابية، إلى جانب عدم كفاية عدد عمال جمع النفايات وعدم كفاية أعداد الحاويات في تلك المناطق. وبسبب الارتفاع المفاجئ في كمية النفايات المتولدة من قبل اللاجئيين، تأثرت خدمات تكرار جمع ونقل النفايات الصلبة بشكل واضح، الأمر الذي ترتب عليه انتشار القوارض والحشرات والروائح الكريهة بشكل ملحوظ في تلك المناطق.

مبررات اختيار التدقيق:.

أهمية الدور الفعال الذي تقوم به إدارة النفايات الصلبة في تأمين بيئة آمنة ونظيفة كخدمة أساسية مقدمة من البلديات المحلية للمواطنين، ومدى تأثير التهاون في تقديم هذه الخدمة على البيئة المحلية وصحة المواطنين. تنفيذا للهدف (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية بحلول عام 2030.

أهداف التدقيق:

- التحقق من قدرة بلدية إربد الكبرى في التخطيط السليم لاستغلال كافة الموارد المتاحة لديها لإدارة النفايات الصلبة بالإضافة إلى ترسيخ التوعية البيئية لدى المواطنين.
- دراسة الإجراءات المتخذة والعمليات المنفذة من قبل بلدية إربد الكبرى في إدارة النفايات الصلبة من حيث جمعها ونقلها والتخلص منها بطريقة تحمي البيئة والصحة العامة.
- التحقق من أن الاجراءات المنفذة من قبل بلدية إربد الكبرى ساعدت في الوصول إلى بيئة آمنة ونظيفة.
- دراسة الإجراءات المتبعة في التخلص من النفايات الصلبة في مكب الأكيدر ودراسة التأثيرات البيئية لتلك الإجراءات.

البيئة التشريعية والاسناد القانونية:-

- نظام إدارة النفايات الصلبة (27) لسنة 2005
- قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017
- نظام تغير المناخ رقم 79 لسنة 2019
- القوانين والأنظمة المعمول بها في القطاع العام.

النتائج

1. الإطار التنظيمي:

أ- لا يوجد منهجية معتمدة وموثقة لإعداد خطط عمل لإدارة النفايات الصلبة خلال فترة الدراسة سواء من قبل البلدية أو وزارة الإدارة المحلية تتعلق بتحديد منهجية وطريقة إعداد تلك الخطط، إلى جانب تحديد البيانات والمعلومات الأساسية الواجب توفرها.

ب- عدم وجود خطط إستراتيجية وخطط عمل سنوية بشكل عام أو لإدارة النفايات المنزلية بشكل خاص وعدم وجود برامج خدمات منفذة مبنية على أسس واضحة وعلى تقييم للحاجات الفعلية وترتيب للأولويات الخاصة بالبلدية.

ج- لا يوجد معايير ومؤشرات لقياس الأداء المتعلق بإدارة النفايات الصلبة موثقة ومعتمدة، حيث ينجم عن غيابها عدم وجود قيم معيارية يتم الإستناد إليها في الحكم على مدى التقدم المُحرز في انجاز البلدية بما هو مطلوب منها في إدارة النفايات الصلبة.

د- لا يوجد وصف وظيفي معتمد لكافة وظائف البلدية بما فيها الوظائف ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة.

ه- لا يوجد لدى البلدية قاعدة بيانات الكترونية شاملة متكاملة تتضمن البيانات والمعلومات الأساسية حول إدارة النفايات الصلبة على مدى السنوات الماضية.

2. الإطار الفني:

أ. جمع النفايات:

1. عدم كفاية العدد الحالي لعمال الوطن في جمع النفايات من جميع المناطق التابعة لحدود البلدية، حيث يتضح أن كل عامل وطن مسؤول يومياً عن (1229) مواطن وجمع (1106) كغم من النفايات.
2. لا يوجد مسارات عمل محددة موثقة ومعتمدة لتوزيع عمال الوطن على الأحياء السكنية في كافة مناطق البلدية سواءً داخل التنظيم أو خارجه؛ حيث أن توفر تلك المسارات يؤدي إلى وجود استغلال أمثل للوقت والجهد المبذول من قبل عمال الوطن إلى جانب وجود تحديد مباشر لمسؤولية جمع النفايات خاصة في المناطق الحدودية للأحياء السكنية.
3. عدم التوزيع الأمثل لحاويات النفايات على المناطق التابعة للبلدية بسبب عدم وجود معايير معتمدة لدى البلدية.
4. لا يوجد مسارات موثقة ومعتمدة لأماكن توزيع الحاويات على المناطق السكنية خلافاً لأحكام المادة (5/ د) من نظام إدارة النفايات الصلبة رقم (27) لسنة 2005.
5. لا يوجد احصائية رسمية لدى البلدية تتعلق بعدد الشكاوى المسجلة من قبل المواطنين المتعلقة بجمع النفايات، وبالإجراءات المتخذة بخصوصها والوقت المستغرق في تصويبها.
6. عدم قيام وحدة الرقابة الداخلية في البلدية بمتابعة دورية للأعمال المتعلقة بجمع ونقل النفايات.

ب. نقل النفايات:

تعتبر مرحلة الجمع المرحلة الأولى للعمليات التنفيذية لإدارة النفايات الصلبة، حيث تتم من خلال قيام عمال الوطن بجمع النفايات الصلبة المتولدة في كافة مناطق البلدية ووضعها في الحاويات المخصصة لذلك. وبلغ عدد عمال الوطن العاملين في جمع النفايات من الأحياء السكنية لدى بلدية اربد الكبرى (743) عاملاً.
وقد تبين ما يلي :-

1. لا يوجد مسارات موثقة ومعتمدة لمركبات جمع النفايات بكافة أنواعها خلافاً لأحكام المادة (5/ج) من نظام إدارة النفايات الصلبة أعلاه؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الكلفة المالية والوقت المستغرق في جمع ونقل النفايات.
2. لا يوجد لدى البلدية بيانات موثقة عن حجم النفايات التي يتم نقلها يومياً إلى مكب الإكيدر، حيث أن البيانات المتوفرة حالياً عبارة عن كمية تقديرية.
3. ارتفاع الاختلاف في حجم النفايات المنقولة ما بين بيانات بلدية اربد الكبرى ومجلس الخدمات المشـــتركة في اربد، حيث بلغ حجم الإختلاف ما يقارب (80583) طن خلال الأعوام 2015، 2016، و2017.
4. لا يوجد ربط إلكتروني بين دائرة البيئة والدوائر ذات العلاقة المعنية بتزويد المعلومات الضـرورية، خاصة دائرة المشاغل للاستفادة من البيانات التفصيلية الخاصة بتكاليف الصيانة التي تم إنفاقها على آليات ومعدات نقل النفايات الصلبة.
5. لا يوجد نظام تتبع الكتروني لحركة آليات جمع ونقل النفايات (Tracking System) حيث يوفر النظام مراقبة دورية ومستمرة لتلك الآليات.
6. لا يوجد منهجية معتمدة موثقة لإعداد خطط لإدارة النفايات الصـــلبة من قبل مجلس الخدمات المشـــتركة تتعلق بتحديد منهجية وطريقة إعداد تلك الخطط، إلى جانب تحديد البيانات والمعلومات الأساسية الواجب توفرها.
7. عدم وجود خطط إستراتيجية وخطط عمل سنوية بشكل عام أو لإدارة النفايات المنزلية بشكل خاص وعدم وجود برامج وخدمات منفذة مبينة على اســس واضـــحة وعلى تقييم للحاجات الفعلية وترتيب للأولويات الخاصة بالبلدية.
8. اســتخدام طرق غير ملاءمة للبيئة في محطة تُقبل التحويلية عند تعطل مصـــفاة وكابســـة النفايات "المحقان"، حيث يتم القاء النفايات في ســـاحة المحطة لفترة زمنية معينة ومن ثم يتم نقلها الى مكب الإكيدر، حيث يؤدي ذلك الى اختلاط عصارة النفايات بطبقات التربة في تلك المنطقة.
9. عدم وجود قســم صـــيانة خاص بمحطة تُقبل التحويلية حيث يقوم كادر المحطة باجراء الصـــيانة التصحيحية التي قد تؤدي إلى تسبب اضرار جسدية للكادر وأضرار فنية للآليات بسبب عدم وجود خبرة فنية لازمة للكادر.
10. عدم تشـغيل مكبس النفايات في محطة مدينة الشـاحنات التحويلية بالرغم من انتهاء التجهيزات في المحطة لمدة تزيد عن خمسـة اشـهر وذلك بسـبب عدم تطابق مواصـفات المكبس مع الذراع الرافع للحاويات.

11. استقبال نفايات طبية ضمن النفايات المفترض إعادة فرزها حيث أدى ذلك الى تأذي عدد من عمال الفرز.
12. استقبال نفايات غيرعضوية من ضمن النفايات المفترض انتاج الأسمدة منها مما يؤثر على عملية انتاج الأسمدة في المحطة.

13. عدم وجود قاعدة بيان الكترونية لدى إدارة المكب تشمل على جمع البيانات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة .
14. لا يوجد سجلات خاصة بتكاليف صيانة الآلية بشكل مفصل .

التوصيات الرئيسة:

1. التأكيد على أهمية وجود مظلة واحدة لإدارة النفايات الصلبة توحد التشريعات الناظمة لهذا المجال إلى جانب التحديد المباشر لمسؤولية التنفيذ لكل جهة معنية.
2. الالتزام بإصدار التعليمات المشار إليها في نظام إدارة النفايات الصلبة (27) لسنة 2005.
3. التأكيد على أهمية إصدار القانون الإطاري لإدارة النفايات الصلبة بأسرع وقت ممكن.
4. ضرورة الإلتزام بقيام وزارة البيئة بإعداد الخطط و البرامج التنفيذية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة.
5. اصدار الشروط الخاصة لجمع و نقل و فرز النفايات الصلبة وفقاً لأحكام المادة (4/ب) من نظام إدارة النفايات الصلبة.
6. التأكيد على وزارة البيئة بالإلتزام بإصدار واعتماد ما هو مطلوب في مشروع تطوير إدارة النفايات الصلبة .
7. التأكيد على أهمية قيام بنك تنمية المدن والقرى بإعداد دراسات فنية تساعد البلديات في تحديد احتياجاتها الفعلية ضمن مجال النفايات الصلبة.
8. العمل على توفير الخبرات الفنية اللازمة من قبل الجهات المعنية وعقد الورش التدريبية الأساسية لتأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال النفايات الصلبة.
9. التأكيد على أهمية قيام البلدية بإعداد الخطط الاستراتيجية وخطط العمل وفقاً للاحتياجات الفعلية وحسب المعايير المعتمدة.
10. التأكيد على أهمية تفعيل الدور التوعوي للبلدية فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة.
11. الإلتزام بإعداد قاعدة بيانات إلكترونية لدى البلدية تشمل على جميع البيانات الخاصة بإدارة النفيات الصلبة.
12. ضرورة التزام البلدية بمتابعة الملاحظات المتعلقة بجمع ونقل النفايات.
13. ضرورة التزام مجلس الخدمات المشتركة بمتابعة الملاحظات المتعلقة بالمحطات التحويلية ومكب الإكيدر.